منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

بيبان 24:
وجهة عالمية للفرص

في هذا التقرير:

- المملكة في ظل رؤية السعودية 2030
- تحفيز فرص النمو: البرامج الحكومية والمشاريع الضخمة
- منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة: وجهة عالمية لرواد الأعمال
- فرص التمويل: دعم الابتكار في الشركات الناشئة
- بيبان 24: ربط رواد الأعمال بالمستثمرين
- نظرة على "كأس العالم لريادة الأعمال"

المملكة العربية السعودية: مركز عالمي للابتكار والفُرص

رؤية السعودية 2030: تحولٌ لمستقبلٍ واعد

أُطلقت رؤية السعودية 2030 عام 2016م، باعتبارها إستراتيجية شاملة للتحول الاقتصادي في المملكة، من خلال توفير فرص جديدة وواعدة في العديد من القطاعات الرئيسية مع اعتمادها على التنويع الاقتصادي بالأساس، حيث تستهدف خفض اعتماد المملكة على النفط عبر مجموعة واسعة من الإصلاحات الجوهرية التي تعيد تشكيل الاقتصاد الوطني، وبفضل بيئة العمل الجاذبة والملائمة للأعمال، أصبحت المملكة واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، مما يجذب الاستثمارات، ويعزز ثقة رواد الأعمال الباحثين عن فرص جديدة للنمو والاستقرار.

وبعد قطع أكثر من نصف الطريق، شهدت المملكة نمواً كبيراً بفضل التطور المتسارع، والأطر الجديدة للابتكار، والإصلاحات التي تسهِّل ممارسة الأعمال، حيث نما النشاط الاقتصادي غير النفطي في المملكة بنسبة 4.9% في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي،[1] وهو ما يُشير إلى النمو المتسارع لاقتصاد المملكة الحيوي، كما بلغت قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة خلال الربع الثاني من عام 2024م، حوالي 19.4 مليار ريال.[2] ومن المتوقع أن تحافظ المملكة على هذا الزخم في السنوات القادمة بفضل الركائز الثلاث الأساسية لرؤية السعودية 2030، مما يضعها في مصاف أقوى الاقتصادات العالمية.

مجتمع حيوي

تعمل المملكة على تعزيز نسيجها الثقافي من خلال زيادة اعتزاز المواطنين بتاريخهم وتراثهم الممتد، كما تعمل رؤية السعودية 2030 على تعزيز جودة حياة السكّان، عبر دعم الأنشطة الثقافية، وتقديم خدمات بمستوىً عالمي في مجالات رئيسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، حيث يعزِّز هذا النهج الهوية الوطنية، ويهدف إلى الارتقاء بجودة الحياة، وتأمين مستقبل حيوي ومزدهر للجميع.

اقتصاد مزدهر

تعمل المملكة على تنويع اقتصادها الإستراتيجي، وخفض الاعتماد على النفط، من خلال دعم الابتكار وريادة الأعمال، والاستثمار في مختلف القطاعات، مما يسهم في بناء اقتصاد مستدام وجاذب للشراكات العالمية.

وطن طموح

تعمل المملكة، من خلال إعادة تشكيل الحوكمة، على تعزيز الكفاءة والشفافية في جميع العمليات الحكومية، ويركز هذا المحور على تطوير البنية التحتية الرقمية والممارسات المستدامة، لتحقيق الطموحات الوطنية، وتعزيز مكانة المملكة ودورها عالمياً.

المملكة العربية السعودية: وجهة عالمية إستراتيجية

تعمل رؤية السعودية 2030 على الاستفادة من نقاط القوة الكامنة لدى المملكة بما يعزِّز من ريادتها العالمية، حيث تتمتع المملكة بموقع جغرافي مميز باعتبارها مركزاً إقليمياً إستراتيجياً يربط بين ثلاث قارات، وتشهد نمواً قوياً بفضل الإصلاحات الشاملة، والاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية، ويؤدي هذا التحول -الذي يأتي مدفوعاً بالدمج بين التراث الثقافي والتطورات الحديثة، وبتركيبة سكانية شابة تعتمد على التقنية بشكلٍ أساسي- إلى خلق فرص جديدة للمستثمرين، وروّاد الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف المجالات.

اقتصاد مرن وجاذب

تعمل التحسينات في البيئة التنظيمية وبيئة الأعمال في المملكة على تعزيز ريادة الأعمال فيها، وحماية حقوق المستثمرين، وخفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية.

%49.6
نسبة النمو في تراخيص الاستثمار في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي

4,709
طلباً للحصول على تأشيرة زيارة الأعمال للمستثمرين في الربع الثاني من عام 2024م

57
ترخيصاً أُصدِرت لشركات عالمية لنقل مقراتها الإقليمية إلى المملكة في الربع الثاني من عام 2024م

2,728
رخصة استثمارية مُنحت في الربع الثاني من عام 2024م[3]

تركيبة سكانية شابة ومتمكنة تقنياً

تُعد التركيبة السكانية الشابة والماهرة في استخدام التقنيات الحديثة، أحد أهّم العناصر الحيوية لدفع التطور التقني للمملكة.

29 عاماً
متوسط أعمار سكان المملكة[4]

%100
نسبة انتشار الإنترنت اعتباراً من عام 2022م[5]

58 ألف
خدمة إلكترونية مُقدمة للمستثمرين في الربع الثاني من عام 2024م

%31
نسبة النمو في الخدمات الإلكترونية المُقدمة للمستثمرين في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي[6]

مزيجٌ بين أصالة الماضي وازدهار الحاضر

التزاماً بالحفاظ على تراثها، ومواكبة التطورات العالمية، تحافظ المملكة على تراثها التاريخي بينما تقود في الوقت نفسه مشاريع البنية التحتية الحديثة الطموحة.

بوابة الدرعية: تدمج بين أنماط العمارة النجدية التراثية، وأساليب البناء الحديثة

العُلا: وجهة مميزة تجمع بين تراث المنطقة التاريخي، والتجارب السياحية الحديثة كالفعاليات والمهرجانات الفنية والثقافية

التأثير العالمي

يتجلّى تأثير المملكة على الصعيد العالمي عبر مشاركتها الاستباقية والفاعلة في تعزيز الاستثمارات الدولية والشراكات الاقتصادية.

فعالياتٌ رئيسية جاذبة للاهتمام العالمي:

- مبادرة "مستقبل الاستثمار"
- مؤتمر "ليب"
- ملتقى "بيبان"

التنوع الاقتصادي والمشهد الاستثماري

تلتزم المملكة بتنويع مصادر اقتصادها عبر جذب استثمارات ضخمة، وتنفيذ إصلاحات تنظيمية تستهدف خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية، وقد انعكست هذه الإصلاحات على المشهد الاستثماري، حيث ارتفع تصنيف المملكة 16 مرتبة في تصنيف "التنافسية العالمي" التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية، محققةً المركز السادس عشر على مستوى العالم في عام 2024م.[7]

نمو القطاعات غير النفطية والصناعات الناشئة

تُواصل المملكة تعزيز استقرارها الاقتصادي، بالشراكة مع القطاع الخاص، من خلال دعم النمو في القطاعات غير النفطية، وقد أدى هذا التحول الإستراتيجي إلى استمرار نمو القطاعات غير النفطية في المملكة، حيث نما الاقتصاد غير النفطي بنسبة 4.9% على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2024م، ليتفوَّق مجدداً على القطاع النفطي، ويُواصل نموه المستمر منذ 3 أعوام.[8]

+17 مليون
زائر للمملكة في عام 2024م[9]

+93 مليار ريال
إجمالي الاستثمارات الرأسمالية في البنية التحتية الرقمية في المملكة، منذ عام 2018م حتى 2023م[10]

23
مساراً جوياً جديداً طُوِّر في عام 2023م لتعزيز الربط الجوي بين المملكة والعالم[11]

%68.1
نسبة النمو في التراخيص الصناعية المُصدَرَة في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي[12]

نظام الاستثمار الأجنبي والحوافز الاستثمارية

أسهم نظام الاستثمار الأجنبي والحوافز الاستثمارية، في تعزيز مناخ الاستثمار في المملكة بشكلٍ كبير، حيث تعمل برامج مثل برنامج التخصيص، وبرنامج التحول الوطني، على خلق مناخ استثماري أكثر ملاءمة للمستثمرين.

- السماح بملكية أجنبية كاملة بنسبة 100%
- تسهيل الوصول لبرامج القروض
- الدعم من خلال برامج تمكين الطاقة والمرافق
- الاستفادة من برامج دعم التوظيف
- توفير التمويل، والتأمين، والضمان الائتماني للصادرات
- تسهيل الوصول لحلول تملُّك الأراضي، بما في ذلك المناطق الاقتصادية الخاصة
- توفير التمويل المالي للبحث والتطوير
- التأهيل للحصول على الائتمان الضريبي والإعفاء الضريبي
- الاستفادة من تحفيز منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

صندوق الاستثمارات العامة وتأثيره العالمي

يُعد صندوق الاستثمارات العامة المحرك الأساسي للاستثمار في المملكة، حيث يعزِّز نمو القطاعات ذات الأولوية، ويسهم في تحقيق المستهدفات الطموحة لرؤية السعودية 2030 من خلال الشراكات الإستراتيجية، والاستثمارات طويلة الأجل، وقد تجاوزت الأصول الإجمالية لصندوق الاستثمارات العامة حتى الربع الرابع من عام 2023م، 3.47 تريليون ريال، مما يؤكد دوره الكبير في تحقيق مستهدفات التحول في المملكة.[13]

الشراكات الرئيسية لصندوق الاستثمارات العامة منذ بداية 2024م حتى الآن:

الشراكة الإستراتيجية مع "رابطة محترفات التنس": عقد صندوق الاستثمارات العامة و"رابطة محترفات التنس" شراكة تمتد لعدة أعوام لدعم نمو رياضة التنس لصالح اللاعبات المحترفات عالمياً.[14]

الشراكة الإستراتيجية مع "رابطة محترفي التنس": أصبح صندوق الاستثمارات العامة الشريك الرسمي لـ "رابطة محترفي التنس"، للمساعدة في تطوير المواهب الشابة في رياضة التنس، وكذلك تشجيع نموها عالمياً.[15]

الشراكة مع "بلاك روك": أعلن صندوق الاستثمارات العامة عن استثمارات بقيمة 18.75 مليار ريال، ضمن تحالف إستراتيجي مع شركة "بلاك روك"، أكبر مدير للأصول في العالم، لتسريع نمو وتطوير الأسواق المالية في المملكة.[16]

وبالإضافة إلى عقد الشراكات والمشاريع، يدعم صندوق الاستثمارات العامة القطاع الخاص، من خلال برامج ومبادرات تستهدف تعزيز المحتوى المحلي وتحفيز النمو.

- **برنامج "مُساهمة":** يستهدف البرنامج زيادة المحتوى المحلي في مشاريع صندوق الاستثمارات العامة، من خلال دمج الشركات السعودية في سلاسل القيمة الرئيسية، والتركيز على خلق فرص العمل، ودعم الابتكار، والنمو الاقتصادي، عبر تعزيز قدرات الشركات المحلية لتلبية المعايير العالمية.
- **برامج المقاولين:** صُممت هذه البرامج لدعم المقاولين في القطاع الخاص، من خلال تسهيل التسجيل لمشاريع الشركات التابعة للصندوق، وتركز هذه البرامج على تعزيز القدرة والكفاءة في جميع أنحاء القطاع، وتوفير الدعم المالي لتعزيز النمو والاستدامة.
- **برنامج "مسرّعة الأعمال الصناعية":** يستهدف البرنامج تمكين القطاع الصناعي في المملكة، من خلال دعم الابتكار، كما يدعم البرنامج تعزيز الطاقة الإنتاجية من خلال اعتماد التقنيات المتقدمة لدفع النمو الصناعي، وخلق وظائف نوعية.

تطوير البنية التحتية: مشاريع ترسم المستقبل

تمثل المشاريع الضخمة في المملكة، والتي تستهدف تطوير البنية التحتية التحويلية والتنمية الحضرية، تحولاً في اتجاه مستقبل المملكة المزدهر، وتُعَد برامج مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وصندوق البنية التحتية الوطني، من عوامل التمكين الرئيسية، التي تعزز مشاركة القطاع الخاص في هذه المشاريع الضخمة، حيث يسعى برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى خلق نحو 1.6 مليون فرصة عمل، والإسهام بـ 1.2 تريليون ريال في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول عام 2030م، في حين يستهدف صندوق البنية التحتية الوطني استثمار حتى 200 مليار ريال في مشاريع البنية التحتية الحيوية خلال العِقد المقبل.[17,18]

نيوم NEOM

نيوم: تجسِّد "نيوم" رؤية المملكة لمدينة مستقبلية مستدامة، تجمع بين التقنية الذكية، والطاقة المتجددة، والتخطيط الحضري المُبتَكَر، وتستهدف "نيوم" المُصمَّمة لتعزيز التنويع الاقتصادي، أن تكون مركزاً للصناعة، والتقنية، والسياحة، وأن تحوِّل المنطقة إلى مركز عالمي للابتكار.

Red Sea Global

مشروع البحر الأحمر: يُعد مشروع البحر الأحمر مبادرة رائدة، تركز على إنشاء وجهة سياحية فاخرة تعطي الأولوية للاستدامة والحفاظ على البيئة، ويستهدف المشروع -الذي يُقدم عدة وجهات بحرية مميزة- وضع معايير جديدة في السياحة البيئية والضيافة.

القدية Qiddiya

القدية: تعتبر "القدية" الوجهة الأولى للترفيه والرياضة والفنون في المملكة، وسيقدم هذا المشروع الضخم مساحات ترفيهية، ومرافق رياضية، وأماكن ثقافية، تعزِّز الحياة الاجتماعية والثقافية في المملكة، وتحسِّن جودة الحياة لكلٍ من السُكَّان والزوَّار.

spark مدينة الملك سلمان للطاقة King Salman Energy Park

مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك): هي مدينة صناعية حديثة مُخصصة لقطاع الطاقة، وتستهدف تعزيز مكانة المملكة باعتبارها مركزاً عالمياً للطاقة، من خلال تقديم مرافق متطورة للتصنيع والبحث والتطوير، وبالتالي دفع الابتكار وجذب الاستثمار في مجال الطاقة.

KAEC مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

مدينة الملك عبدالله الاقتصادية: تتمتع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية بموقع إستراتيجي على البحر الأحمر، وتقدم نموذجاً متطوراً للتخطيط الحضري والتنمية الاقتصادية، من خلال الجمع بين المناطق السكنية، والصناعية، والتجارية، وهو ما يعزِّز النمو الاقتصادي، ويخلق فرص العمل، ويحسن جودة الحياة، من خلال البنية التحتية والمرافق الحديثة.

NEW MURABBA

المربع الجديد: يستهدف مشروع "المربع الجديد" تحويل وسط مدينة الرياض إلى مركز حضري متطور، ويتميز بهندسته المعمارية المُبتكرة، والمساحات الخضراء، وحلول المدن الذكية المتكاملة، من أجل توفير بيئة جاذبة للأعمال والترفيه، وتحسين جودة الحياة للسكان، وتعزيز المكانة العالمية للرياض.

العلا ALULA

العلا: تُعد "العلا" وجهة سياحية فريدة تجمع بين التاريخ العريق، والمناظر الطبيعية الفريدة، والثقافة الأصيلة والمتنوعة، وتستهدف المملكة إبراز تراثها والحفاظ عليه، وتعزيز السياحة الثقافية فيها، مما يُرسِّخ مكانة "العلا" باعتبارها أحد أهم الوجهات السياحية عالمياً.

مشروع تطوير بوابة الدرعية: يركز المشروع على تنشيط المنطقة التاريخية بالدرعية، حيث كانت مهد انطلاق الدولة السعودية الأولى، كما يستهدف المشروع إنشاء وجهة سياحية غنية ثقافياً، وإظهار التراث المتنوع للمملكة، من خلال المواقع التاريخية المُرَمَّمَة، والمتاحف، والمؤسسات الثقافية.

جودة الحياة والإصلاحات الاجتماعية

انطلاقاً من مستهدفاتها الساعية إلى تعزيز جودة حياة المجتمع، تعمل المملكة على تنفيذ إصلاحات تستهدف تطوير قطاعات الرعاية الصحية، والثقافة، والترفيه، مما يُسهم في زيادة مستوى الرفاهية للمواطنين والمقيمين، وخلق قوة عاملة أكثر إنتاجية ومشاركة.

نمو قطاعي الثقافة والترفيه

تشهد المملكة نهضة ثقافية كبيرة، بفضل الاستثمارات الضخمة في قطاعيّ الفنون والترفيه، بالإضافة إلى إنشاء المتاحف والمسارح والمواقع الترفيهية، وذلك بهدف إثراء المشهد الثقافي والترفيهي، وتوفير خيارات ترفيهية متنوعة للسكّان والزوار.

مؤشرات النمو الأساسية

1.5 مليار ريال
قيمة إسهام برنامج جودة الحياة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حتى الربع الرابع من عام 2023م[19]

128 مبادرة
أطلقها برنامج جودة الحياة حتى الربع الثاني من عام 2024م[20]

+216 ألف
وظيفة تم توفيرها في قطاع الثقافة خلال الربع الرابع من عام 2023م[21]

192 متحفاً
حول أنحاء المملكة

263 مسرحاً
حول أنحاء المملكة[22]

103
المرتبة التي حققتها الرياض في مؤشر "قابلية العيش" العالمي في عام 2023م[23]

نهضة الرعاية الصحية

تخطو المملكة خطوات كبيرة في رفع فاعلية وكفاءة قطاع الرعاية الصحية، وتحسين الخدمات الصحية، من خلال تحديث البنية التحتية الطبية، والاستثمار في مبادرات الصحة الرقمية، وتحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

غرف العمليات الرقمية بمدينة الملك سعود الطبية

- 9 غرف عمليات رقمية
- غرف عمليات هجينة (هايبرد) وروبوتية متطورة
- مُجهزة بشاشات عالية الدقة لعرض بيانات المريض ومتابعة العملية الجراحية
- بث مباشر للعمليات الجراحية عبر المنصات الطبية الدولية
- طلاءات مضادة للبكتيريا، ومرشِّحات هواء دقيقة، وأنظمة إضاءة متخصصة

مبادرات "مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث" لدعم التحول الرقمي

1,195
عملية جراحية أُجريت باستخدام الروبوتات الجراحية في عام 2023م

1.5 مليون
اختبار أُجري بواسطة أنظمة التشخيص الإلكترونية في عام 2023م مما أدى إلى انخفاض وقت الاستجابة بنسبة 30%

%25
نسبة الزيادة في التشخيصات الإشعاعية باستخدام الذكاء الاصطناعي في عام 2023م

26 ساعة
تم تقليصها من مدة انتظار المرضى للأسرّة، منذ إطلاق مركز القيادة والتحكم المدعوم بالذكاء الاصطناعي في شهر سبتمبر من عام 2021م

%20
نسبة الانخفاض في وقت انتظار المرضى بالاعتماد على تحليلات الذكاء الاصطناعي[24]

دور "مستشفى صحة الافتراضي" في دعم المنشآت الصحية وتقديم خدمات صحية مميزة للمرضى

170
مستشفى مدعوماً

73
خدمة طبية فرعية

150
طبيب وطبيبة

480 ألف مريض
حجم الطاقة الاستيعابية السنوية للمستشفى

29
خدمة صحية تخصصية أساسية يقدمها المستشفى[25]

تمكين المرأة ومشاركتها في سوق العمل

ضمن الجهود المبذولة لزيادة تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في سوق العمل، أُطلقت العديد من المبادرات والبرامج التعليمية والتدريبية، لدعم رائدات الأعمال، ووضع الأنظمة والسياسات لضمان تكافؤ الفرص.

%35
نسبة مشاركة النساء في القطاع التقني في عام 2023م[26]

%35.4
من القوى العاملة في السوق السعودي من النساء في الربع الثاني من عام 2024م[27]

11
مبادرة لدعم وتمكين المرأة، تتنوع بين الأنظمة والتشريعات، والبرامج التعليمية، ومرونة ساعات العمل[28]

منظومة التطور التقني والابتكار

يُمثل التحول الرقمي ركيزةً أساسيةً لرؤية السعودية 2030، لذا أطلقت المملكة العديد من المبادرات، بما في ذلك برنامج التحول الوطني، لتعزيز التقدم التقني والابتكار، وتستهدف هذه الجهود ترسيخ مكانة المملكة الرائدة إقليمياً في قطاع التقنية، ودعم مختلف القطاعات من خلال الحلول الرقمية المتطورة، وتعزيز بيئة قوية داعمة للنمو المستدام.

مبادرات المدن الذكية والتحول الرقمي

تُعد المدن الذكية من العوامل الأساسية لتعزيز الابتكار، وجذب الاستثمارات، حيث تُستخدم التقنيات الحديثة مثل إنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات، على نطاق واسع في مشاريع عملاقة مثل "نيوم" و"المربع الجديد"، ويؤدي ذلك إلى تعزيز الحياة الحضرية، وتقليل الضرر البيئي، وتقديم خدمات عالية الجودة.

إستراتيجيات نمو المدن الذكية

- تحفيز الاستثمار في نشر شبكات الألياف الضوئية في المناطق الحضرية
- خلق بيئة مستدامة لتعزيز صناعات تقنية المعلومات والاتصالات مع مواكبة التطور السريع
- تطوير الإستراتيجية، وخارطة الطريق، والمُمكنات الأساسية لتنفيذ رقمنة القطاعات ذات الأولوية
- تحفيز وتبنّي الابتكار الرقمي من خلال دعم رواد الأعمال وشركات التقنية الوطنية
- تعزيز الأمن الرقمي في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات
- نشر خدمات النطاق العريض ورفع جودة خدمات الاتصالات في المملكة

مُنجزات التحول الرقمي في المملكة

المركز الرابع

عالمياً في مؤشر الأمم المتحدة لتطور الحكومة الإلكترونية، ووصول مدينة الرياض إلى المركز الثالث في الخدمات الرقمية لعام 2024م[29]

المركز الثاني

على التوالي بين دول مجموعة العشرين في "مؤشر تنمية الاتصالات والتقنية" الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2024م[30]

المركز السادس

عالمياً في "مسح الحكومة الإلكترونية" التابع للأمم المتحدة حول مستقبل الحوكمة الرقمية لعام 2024م[31]

65%

نسبة التوطين في قطاع تقنية المعلومات في الربع الثاني من عام 2024م[32]

تطور الذكاء الاصطناعي والروبوتات

تُقدِّم المبادرات الحكومية الدعم اللازم لتعزيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، مما يعزز تحقيق مستهدفات المملكة في تحقيق الريادة العالمية في مجال الابتكار.

المركز الأول عالمياً

في مؤشر " الإستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي" التابع لجامعة "ستانفورد" في عام 2023م

المركز الثاني عالمياً

في الوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي وفقاً لمؤشر جامعة "ستانفورد" الدولي للذكاء الاصطناعي لعام 2023م[33]

776 مليون ريال

استثمرتها الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي (سكاي) في شركة "سينس تايم" لتطوير مختبرات الذكاء الاصطناعي[34]

20 ألف

متخصص في الذكاء الاصطناعي يُستهدف تدريبهم بحلول عام 2030م عبر "سدايا" بالتعاون مع شركات مثل "هواوي"[35]

52%

نسبة النمو في تسجيل براءات اختراع تقنية الروبوتات في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي[36]

مبادرات الطاقة المتجددة والاستدامة

يجسِّد التزام المملكة بالتوجه نحو الاستدامة والطاقة المتجددة، العديد من المشاريع والمبادرات الهادفة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز مصادر الطاقة الخضراء، وتشمل هذه المبادرات إنشاء حقول للطاقة الشمسية وطاقة الرياح على نطاق واسع، فضلاً عن البحوث في التقنيات الجديدة.

43.9 مليون

شجرة زُرعت منذ إطلاق مبادرة "السعودية الخضراء"

94 ألف

هكتار من الأراضي المتدهورة تمت إعادة تأهيلها منذ إطلاق مبادرة "السعودية الخضراء"

80+

مبادرة من القطاعين العام والخاص لتقليل الانبعاثات الكربونية[37]

رؤية خبير:

تافي إناستي

الشريك والرئيس التنفيذي لشركة "نورتال" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

Nortal

كيف تسهم شركة "نورتال" في تحقيق هدف رؤية السعودية 2030 المتمثل في ترسيخ مكانة المملكة باعتبارها مركزاً عالمياً للابتكار؟

يأتي إسهامنا في رؤية السعودية 2030 مستنداً إلى الخبرة الواسعة التي اكتسبناها من العمل في إستونيا، التي تبرُز باعتبارها سوقاً عالمية رائدة في مجال الابتكار الرقمي وحلول الذكاء الاصطناعي، وهي الخبرة التي نعتزم توظيفها في المملكة، فنحن لا نعمل فحسب على تقديم حل وحيد، بل نحرص على ضمان الفهم الكامل والعميق للتأثير الذي تُحدثه المنظومات الرقمية في القطاعين العام والخاص، وهو ما يجعلنا ننطلق من نهجٍ مميز في عملنا، وتتيح لنا خبرتنا التي تمتد إلى عشرين عاماً من العمل في المملكة، التي يمكننا القول أن لديها العديد من المجالات والخدمات الأكثر تقدماً من دول أخرى، أن نستعرض السوق السعودية من منظور فريد.

كما نحرص أيضاً على فهم الاحتياجات، وتحديد الفرص الواعدة بالنمو في المملكة، فعلى سبيل المثال، يعد الأمن السيبراني مجالاً يمكن من خلاله إحداث تأثير كبير، حيث يُعد توفير بنية تحتية رقمية آمنة وقوية، عاملاً من العوامل المُمكِّنة لنمو المملكة، ويأتي سجلنا الحافل والطويل في التعامل مع التهديدات السيبرانية، دليلاً على قدرتنا على الإسهام في بناء بنية تحتية آمنة ومستقرة في المملكة.

ما المزايا الإستراتيجية التي تقدمها المملكة العربية السعودية لشركات مثل "نورتال"؟

تُقدّم المملكة العربية السعودية، باعتبارها السوق الأكبر والأكثر حيوية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فرصاً هائلة للنمو والابتكار، وقد كثَّفنا حضورنا فيها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، خاصة عندما قمنا بنقل المقر الإقليمي للشركة إلى المملكة في عام 2023م، فبالإضافة لكونها سوقاً رئيسية، فهي سوقٌ شابة أيضاً، وتحظى بالعديد من المهارات والكوادر الاستثنائية في مجال التقنية، لذلك أطلقنا برنامج "صُنَّاع التغيير السعودي" الذي يهدف إلى تطوير مهارات الخريجين السعوديين وصقلها بالخبرة العملية من خلال العمل على مشاريع هادفة في فروع الشركة في أوروبا، وسواءً استمرت هذه الكفاءات في العمل لدينا، أو انتقلت للعمل لدى شركات أخرى، فنحن نعتز بما تُحرزه هذه الكفاءات من تقدُّم، ونعتبره إسهاماً منَّا في الاقتصاد السعودي الأوسع، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الموقع الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية، ودورها كمركز إقليمي أيضاً، يجعل منها قاعدة مثالية لعملياتنا في الشرق الأوسط.

ما أبرز التحديات التي واجهتها الشركة، والفرص التي وجدتها، خلال عملها على مشاريع التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية؟

تُعد إدارة التغيير داخل المنظمات من أكبر التحديات التي تواجهنا، حيث غالباً ما يبدأ التحول الرقمي بفريق عمل صغير ضمن نطاق مُركَّز، لكنه سرعان ما يؤثر على عمل العديد من الأقسام التي لا تواكب التوجُّه الجديد بشكل كامل في بعض الأحيان، لذلك تُعد إدارة التوازن بين الحاجة إلى تحقيق التقدم السريع، وضمان إشراك الجميع فيه، أمراً بالغ الأهمية، والجدير بالذكر هنا أن هذا التحدي لا يقتصر على المملكة العربية السعودية فحسب، بل تجده في كل مكان، سواء في إستونيا أو ألمانيا أو الولايات المتحدة.

أما بالنسبة للفرص، فإننا نشهد مستويات مرتفعة من الطموح في المملكة، بفضل التأثير الكبير والواضح الذي تُحدثه المشاريع الكبيرة فيها، الأمر الذي يجعل اجتذاب المواهب والكفاءات أكثر سهولة، حيث يخلق الأثر الذي سيحدثونه في إعادة تشكيل صناعة بأكملها، وتحسين حياة الآلاف من الناس، شعوراً قوياً بالدافعية لديهم.

ما نصيحتك لروّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تتطلع إلى التوسُّع دولياً؟

نصيحتي هي أن يتطلعوا للعالمية منذ البداية، فالسوق السعودية سوق قوية ومتنامية، ويُمكنك استغلال النجاح فيها للتوسع دولياً في أقرب فرصة ممكنة، حيث إن إمكانات النمو الحقيقية تكمن في توسيع نطاق عملك خارج السوق المحلية، ويُعد قطاع الطاقة مثالاً على ذلك، فتحقيق النجاح هنا يمكن أن يفتح أمامك آفاقاً أرحب في جميع أنحاء العالم، وهو ما حدث بالفعل مع شركات صغيرة بدأت أعمالها في عُمان، وتُصدِّر منتجاتها الآن إلى دول متعددة.

وباختصار، فالثبات في مكانك في عالم الأعمال يعني التراجع، حيث يُعد السعي للتوسُّع هو الدافع لمواصلة النمو والابتكار.

المنظومة المزدهرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

نظرة عامة على مشهد الأعمال في المملكة

على الرغم من التحديات العالمية، يواصل القطاع الخاص السعودي قيادة أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع نمو ملحوظ في القطاعات غير النفطية في عام 2023م، كما واصلت الجهود الحكومية دورها المحوري لتسجل زيادة بنسبة قدرها 12.3% في إيرادات الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي، استثمرتها في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والصناعات، ودعم رواد الأعمال.[38]

مؤشرات النمو الرئيسية

%4.9
نسبة نمو القطاع غير النفطي في الربع الثاني من عام 2024م[39]

%50
نسبة إسهام القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة في عام 2023م[40]

1.5 مليون
سجل تجاري قائم في المملكة بنهاية الربع الثاني من عام 2024م[41]

98.3 مليار ريال
قيمة الفائض في الميزان التجاري السعودي في الربع الثاني من عام 2024م[42]

%35.5
نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في المملكة في الربع الثالث من عام 2023م[43]

%6
نسبة النمو في قطاعات التمويل، والتأمين، والعقارات، وخدمات الأعمال، في الربع الرابع من عام 2023م

57.8
نقطة في أداء مؤشر "مديري المشتريات للقطاع الخاص" في الربع الرابع من عام 2023م، وهو مؤشر رئيسي لنمو القطاع الخاص، وهو الأعلى في مجموعة العشرين

A+
التصنيف الائتماني للمملكة وفقاً لوكالة "فيتش" في الربع الرابع من عام 2023م

%7.7
معدل انخفاض البطالة بين السعوديين في الربع الرابع من عام 2023م، وهو المعدل الأدنى منذ عام 1999م[44]

القطاعات المتنامية في عام 2023م

نتيجةً لقوة المنظومة الاقتصادية، ارتفع إجمالي المعروض النقدي في المملكة بنسبة ملحوظة بلغت 7.6% على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2023م، ليصل إلى مليارين و685 مليون ريال،[45] مما أدى إلى زيادة الائتمان المصرفي في القطاعات التالية:

%16
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع الاتصالات

%16
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع خدمات المال والتأمين

%14
نسبة نمو الائتمان المصرفي في القطاع الصحي والخدمات الاجتماعية

%11
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع التشييد والبناء

%9
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع التعدين

%8
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع النقل والتخزين

%8
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع المطاعم والفنادق

%6
نسبة نمو الائتمان المصرفي في قطاع تجارة الجملة والتجزئة[46]

الفرص الواعدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتيح الاستثمارات القوية والمستدامة العديد من الفرص النوعية على المدى الطويل، والتي يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها في المجالات التالية:

الضيافة: 390% نسبة الزيادة في الطلب على تراخيص أنشطة السياحة في عام 2023م[47]

الإعلام والترفيه: 28% نسبة النمو في قطاع إنتاج الأفلام في الربع الثاني من عام 2023م على أساس سنوي[48]

الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية: 50.8% نسبة النمو في القروض المصرفية في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي

التعليم: 33% نسبة النمو في القروض المصرفية في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي[49]

التمويل والتقنية المالية: 21% نسبة النمو في معاملات نقاط البيع في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي[50]

العقارات: 22.3% نسبة النمو في الصفقات العقارية في الربع الرابع من عام 2023م على أساس سنوي[51]

المملكة العربية السعودية: وجهة حاضنة لرواد الأعمال

التمكين الحكومي: الرؤية الوطنية

تشكل رؤية السعودية 2030 وبرنامج التحول الوطني، ركيزتين أساسيتين لتنفيذ التحول في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تنفيذ سياسيات طموحة تستهدف تمكين القوى العاملة، وتحسين مهاراتها، وتوسيع أسواق العمل، وبناء منظومة فعَّالة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المستهدفات الرئيسية لتحويل الاقتصاد الوطني

التنوع الاقتصادي:
50% من الصادرات يُستهدف أن يسهم فيها القطاع غير النفطي بحلول عام 2030م

نمو القطاع الخاص:
65% النسبة المُستهدفة لإسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بحلول عام 2030م

نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
20% من القروض المصرفية ستُمنح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول عام 2030م[52]

الاقتصاد الرقمي:
19.2% حصة الاقتصاد الرقمي من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2025م[53]

تعزيز القدرة التنافسية:
رفع تصنيف المملكة في مؤشر "التنافسية العالمية" إلى المراكز الـ 10 الأولى صعوداً من المركز 25 بحلول عام 2030م[54]

"منشآت" ودورها التحويلي

تُشكل المستهدفات الوطنية الطموحة الدافع الأساسي لنمو القطاعات الرئيسية في المملكة، مما يزيد من الفرص المُتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وانطلاقاً من ذلك، تستهدف "منشآت" عبر مجموعة من برامجها التدريبية والاستشارية المُتخصصة، تمكين الجيل القادم من رواد الأعمال، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، من أجل دعم نمو الأعمال، والإسهام في تعزيز مشاركة القطاع الخاص في المملكة.

12,301
منشأة صغيرة ومتوسطة استفادت من مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لـ "منشآت" خلال الربع الثالث من عام 2024م

11,290
متدرباً استفادوا من أكاديمية "منشآت" الإلكترونية في الربع الثالث من عام 2024م

416
منشأة صغيرة ومتوسطة مؤهلة للحصول على خدمة "جدير" من "منشآت" في الربع الثالث من عام 2024م

1,454
مستفيداً من منصة "مزايا" في الربع الثالث من عام 2024م

546
مستفيد من مراكز الابتكار في الربع الثالث من عام 2024م

42
علامة تجارية أُدرجَت على منصة "مركز الامتياز التجاري" في الربع الثالث من عام 2024م

648
منشأة صغيرة ومتوسطة انضمت لبرنامج "طموح" في الربع الثالث من عام 2024م

الإصلاحات التنظيمية المُمكِّنة للقطاع الخاص في المملكة

برنامج "المقر الإقليمي": يُقدِّم برنامج "المقر الإقليمي" للشركات متعددة الجنسيات، عدة مزايا مقابل إنشاء هذه الشركات لمقراتٍ إقليمية لها في المملكة، مثل الإعفاء من الالتزام بنسبة التوطين لمدة 10 سنوات، والإعفاء من ضريبة الدخل لمدة 30 عاماً.[55]

نظام التخصيص: يضع إرشادات واضحة لتحديد الأصول والخدمات الحكومية القابلة للتخصيص، مع ضمان أن تفي المشاريع بحدود القيمة الدنيا التي تُقدَّر بـ 200 مليون ريال للشراكات بين القطاعين العام والخاص، و50 مليون ريال لتحويل الأصول.[56]

نظام صندوق البنية التحتية الوطني: أُصدِر نظام صندوق البنية التحتية الوطني في عام 2024م، بهدف توجيه التمويل للشركات القائمة على تطوير البنية التحتية في مجالات الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة المتجددة.[57]

الابتكار والتقنية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تتمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقدرتها على الابتكار، والتكيف السريع مع تغيرات السوق، وتحمل المخاطر، مما يعزز من جرأتها على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ويُسهم بدوره في توفير بيئة حاضنة للابتكار.

شركات التقنية الناشئة والتحول الرقمي

في إطار رؤية السعودية 2030، تشهد منظومة شركات التقنية الناشئة في المملكة طفرةً هائلة، وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، والبيئة التنظيمية المواتية.

الاستثمارات الداعمة للتحول الرقمي

+44.6 مليار ريال
قيمة الاستثمارات المُعلَن عنها في مؤتمر "ليب 2024"

19.9 مليار ريال
لبناء منطقة سحابية لخدمات "أمازون" السحابية في المملكة

1.9 مليار ريال
قيمة استثمارات "سيرفيس ناو" في أول مركز بيانات لها في المنطقة

937.5 مليون ريال
قيمة استثمارات شركة "آي بي إم" لإنشاء أول مركز عالمي لتطوير البرمجيات في المملكة

18.8 مليار ريال
استثمرتها شركة "داتا فولت" لإنشاء مركز بيانات مستدام في المملكة [58]

الدعم الشامل لتعزيز النمو في عام 2024م وما بعده

تقدم الحاضنات، ومسرعات الأعمال، ومراكز الابتكار، الدعم اللازم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يمكّنها من مواصلة دورها الفاعل في التنمية الاقتصادية.

750 مليون ريال قيمة التمويل المُقدم من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية ضمن إستراتيجيتها الجديدة لدعم الشركات الناشئة في مجال التقنية

مبادرة "الذكاء الاصطناعي التوليدي للجميع" (GenAI for All) لأعضاء منظمة التعاون الرقمي لتعزيز الذكاء الاصطناعي التوليدي والابتكار الرقمي بين دول المنظمة

برنامج "رواد التقنية" التابع لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لدعم شركات التقنية الرائدة والمبدعين لتعزيز الابتكار

مسرعّة "الذكاء الاصطناعي التوليدي" (غاية) التابعة للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)، والتي تستهدف تطوير الذكاء الاصطناعي التوليدي من خلال دعم الباحثين والشركات الناشئة

مبادرة "التقنيات العميقة" التي أطلقتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالتعاون مع البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات، لتمكين الأبحاث في قطاع التقنية العميقة في الحوسبة الكمية، والمواد المتقدمة، والتقنية الحيوية

"مركز ريادة الأعمال الرقمية" والذي يقدّم العديد من البرامج والمسرِّعات التي تستهدف تمكين رواد الأعمال الرقميين

"مركز الابتكار" من "منشآت" وهو مركز مُخصَّص لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في مجال التقنيات الصاعدة، وتقديم الدعم والإرشاد لقيادة الابتكار في المملكة

برنامج مسرِّعات "Sanabil 500 MENA Seed" وهو نتيجة للشراكة بين شركة "سنابل للاستثمار" التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، وشركة "غلوبال 500" للاستثمار الجريء، ويستهدف تقديم الدعم والإرشاد والتمويل للشركات الناشئة في مجال التقنية في المملكة وتمكين نموها

رؤية خبير:

لطيفة الوعلان

المديرة الإدارية لـ
"انديفر السعودية"

endeavor

ما هي آليات "إنديفر" لاختيار ودعم الجيل القادم من رواد الأعمال السعوديين؟

تعمل "إنديفر" في المملكة العربية السعودية منذ عام 2012م، وقد شهدنا كيف نمت وازدهرت منظومة ريادة الأعمال بالكامل، خاصةً في السنوات الخمس إلى الست الماضية، ويركِّز نموذج "إنديفر" على ريادة الأعمال ذات التأثير العالي، ويعني هذا التعبير مجموعةً مختارةً من رواد الأعمال الذين يتوسعون بسرعة ويحدثون تأثيراً كبيراً، من خلال خلق فرص العمل وتوليد الإيرادات، وعلى الرغم من قلة عدد هذه المجموعة، فإن قوة هذه النواة المحرِّكة هي الطريقة التي تعمل بها "إنديفر" في اختيار رواد الأعمال ذوي الإمكانات العالية في وقت مبكر، لمساعدتهم على النمو، وذلك بعد تحقيقهم لاشتراطات ملاءمة المنتج للسوق، وإظهارهم لإمكانات نمو واضحة، ومن ثم تتدخل "إنديفر" لمساعدتهم على التوسع.

ويتمحور نهجنا التنموي حول التأثير المضاعف، وهو ما معناه أن شركة واحدة أو مؤسِّس واحد يمكن أن يُلهم ويضاعف تأثيره عبر الجيل القادم من رواد الأعمال، فعلى سبيل المثال فإن موظفي الشركات الناجحة يمكن أن يواصلوا إطلاق أعمالهم الخاصة، وهكذا.

لقد شهدنا هذا بالفعل في نمو المنظومة التقنية على مدى السنوات العشر إلى الخمس عشرة الماضية، فالكثير من الشركات محدودة المساحة، قد نمت الآن لتوظف أكثر من 50 موظفاً، وتشمل هذه الشركات شركات مثل "يونيفونيك" و"هانقرستيشن"، والتي حققت تأثيراً كبيراً من خلال إلهام الآخرين وتوجيههم.

ما أبرز السياسات والمبادرات التي أسهمت في دفع نمو ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية في السنوات القليلة الماضية؟

يمكننا الحديث هنا عن مبادرتين هامتين للغاية هما "الشركة السعودية للاستثمار الجريء" وصندوق الصناديق (جَدا)، حيث أسهمت هاتان المبادراتان في ضخ رأس المال في المنظومة، وزادتا من رغبة المستثمرين في دعم المشاريع عالية المخاطر، حيث كان وصول رواد الأعمال إلى رأس المال من قبل محدوداً للغاية، خاصةً إذا كانوا في قطاعات مبتكرة وبدون نماذج أعمال تقليدية، ولكن بفضل زيادة عدد مديري الصناديق الذين يخصصون رأس المال محلياً، نما حجم رأس المال المستثمر في المنظومة نمواً كبيراً، حيث كان قبل 6 سنوات فقط 187.5 مليون ريال، ووصل الآن إلى ما يقرب من 4.9 مليار ريال، وهو ما حفَّز النمو بالتأكيد، ووفَّر حلاً لتحدٍ كبير كان يواجه رواد الأعمال.

كما أسهم البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية، من خلال مبادرات مثل البيئة التجريبية التشريعية واللوائح المحدثة، في تعجيل النمو في قطاع التقنية المالية، حيث أصبحت المملكة العربية السعودية الآن هي المكان المناسب لتنمية الأعمال التجارية، وبفضل سياسة الباب المفتوح، بدأت الهيئات التنظيمية أيضاً في الاستماع إلى العقبات والمخاوف التي تواجه رواد الأعمال عبر قطاعات ومراحل مختلفة، وهو ما سهَّل إنشاء الأعمال التجارية، حيث أدت هذه المشاركة الفعالة من جانب صُنَّاع السياسات، إلى خلق بيئة أكثر أماناً لرواد الأعمال، كما رفعت شهية المخاطرة لدى المستثمرين.

كيف تدعم "إنديفر" ربط روَّاد الأعمال السعوديين بنظرائهم العالميين لتعزيز مهاراتهم؟

يُعد الربط العالمي أحد القيم الأساسية التي تقدمها "إنديفر"، فغالباً يحتاج رواد الأعمال الذين يؤسِّسون أعمالاً عالية النمو إلى الخبرة والتجربة التي قد لا تكون متاحةً في منظومتهم المحلية، وتتزايد هذه الحاجة إذا كانوا يقومون بشيء نادر، وفي هذا السياق تلعب "إنديفر" دوراً رئيسياً في سد فجوة المعرفة، وتمكين رواد الأعمال من التواصل مع نظرائهم في بلدان أخرى تواجه تحديات مماثلة، فعلى سبيل المثال نعمل على ربط رواد الأعمال السعوديين بنظرائهم في أماكن مثل أمريكا الجنوبية أو جنوب شرق آسيا، وهو ما يُمدهم بالإلهام والرؤى، من منظوماتٍ قد تكون متقدمة بضع سنوات عن منظومتنا.

كيف تعمل "إنديفر" على مساعدة واجتذاب رواد الأعمال الدوليين إلى المملكة العربية السعودية؟

لقد قدمنا العديد من المبادرات لمساعدة رواد الأعمال الدوليين على إنشاء أو توسيع أعمالهم في المملكة، كما أننا بصدد إصدار تقرير يتناول حركة رواد الأعمال إلى المملكة العربية السعودية، وهو ما سيوفِّر رؤى قيمة لكلٍ من صناع السياسات والمنظومة، ويعزِّز فهمهم لتأثير رواد الأعمال هؤلاء، والفرص التي يقدمونها في السوق المحلية، كما قمنا أيضاً بتقديم برنامج "التكامل الكامل" لدعم رواد الأعمال الذين يرغبون في تأسيس أنفسهم في المملكة العربية السعودية، لنوفِّر لهم نفس الدعم المقدَّم لرواد الأعمال السعوديين، وندمجهم ضمن المنظومة، وهذه مجرد واحدة من مبادرات عديدةٍ قمنا بإطلاقها تعزيزاً للمنظومة.

☆ قصة نجاح:

عبدالله عسيري

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "لوسيديا"

LUCIDYA

ما مصدر الإلهام وراء تأسيس "لوسيديا"؟ وكيف تُلبي الشركة احتياجات السوق؟

تأسست "لوسيديا" عام 2016م، بهدف سد فجوة كبيرة في السوق، تمثلت في أنه بينما كانت تعمل الحلول البرمجية العالمية على تحسين تجارب العملاء، في مناطق مثل الولايات المتحدة وأوروبا، لم تكن هذه الحلول فعالة بعد في المملكة خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى عدم قدرة مكونات الذكاء الاصطناعي الخاصة بهذه الأدوات آن ذاك على التعامل مع اللغة العربية، وهو ما تسبب في صعوبة تحليل تعليقات وشكاوى العملاء، وبالتالي عدم تزويد العلامات التجارية بالرؤى اللازمة لتحسين تجربة العملاء.

لقد رصدنا ما حققته هذه الأدوات من نجاح في تعزيز تجارب العملاء في المناطق التي سبقتنا إليها، في الوقت الذي لم تكن فيه العلامات التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحظى بهذه الميزة، وبالتالي فقد رأينا ذلك باعتباره فرصة واعدة في سوق متنامية، على وجه الخصوص في قطاعات مثل السياحة، والرعاية الصحية، والخدمات اللوجستية، والتقنية المالية، وكلها تقنيات تشهد الآن ازدهاراً في المملكة، فضلاً عن الدور الحاسم الذي تقوم به البيئة التنظيمية، حيث تفتح الأنظمة الآفاق أمام الفرص الجديدة.

كيف تعمل "لوسيديا" على تمكين الشركات من اتخاذ قرارات مدعومة بالبيانات؟ وما التقنيات التي تستخدمها في سبيل ذلك؟

تستخدم "لوسيديا" تقنيات متقدمة مثل البيانات الضخمة، والحوسبة عالية الأداء، لمعالجة المليارات من نقاط البيانات في الوقت الفعلي، وهو ما يُترجم في النهاية إلى رؤى قابلة للتنفيذ، كما تستفيد منصتنا بفاعلية من الذكاء الاصطناعي، الذي يتيح ميزات مثل تحليل الآراء، واكتشاف السمات، وتقسيم العملاء، ويمكننا بمساعدة هذه الأدوات المتطورة قياس مدى رضا العملاء، وتحديد المشكلات، والتمييز بين التعليقات الحقيقية والرسائل غير المرغوب فيها.

وباختصار، فإن تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي، وروبوتات المحادثة التفاعلية، وغيرها، تمكِّننا من اكتساب رؤى واضحة وقابلة للتنفيذ، بالإضافة إلى التفاعل مع العملاء بشكل طبيعي وفعَّال، وتُحسِّن بالضرورة من قدرات الأنظمة التقليدية.

برأيك، ما أبرز العوامل التي ساعدت "لوسيديا" على النمو، ومكَّنتها من مواكبة سوق الذكاء الاصطناعي سريع التطور؟

حرصاً منَّا على البقاء في طليعة الصناعة، فإننا نستثمر بشكل مكثَّف في الأبحاث، ونتابع باستمرار أحدث التطورات في الذكاء الاصطناعي وتقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP)، فعلى سبيل المثال، أطلقنا قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي في مارس 2023م، لنصبح من أوائل الشركات في المجال التي تدمج هذه التقنية في منتجاتها، ونضمن الحفاظ على مركزنا المتقدم على نظرائنا العالميين، كما أننا نتعاون مع جامعات رائدة في إجراء بحوث مشتركة، ونخطط لإنشاء مختبرنا الخاص للذكاء الاصطناعي والابتكار، وذلك بهدف مواصلة التطور، وإرساء معايير جديدة في إدارة تجربة العملاء، وضمان المحافظة دائماً على زمام المبادرة وعدم الاكتفاء بمواكبة المتغيرات.

هل يمكنك أن تخبرنا عن آليات التعاون والدعم التي تقدمها "لوسيديا" للشركات الناشئة الأخرى في مجال التقنية في المملكة العربية السعودية والمنطقة؟ وما أبرز البرامج أو المبادرات التي أثبتت فاعليتها في هذا المجال؟

انصبَّ تركيزنا الأساسي في البداية على العملاء من المؤسسات، لكننا نتوسع حالياً في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونتعاون عبر مبادرات عديدة، مع شركات ناشئة أخرى مثل "سلة"، و"زد"، و"فودكس"، وذلك في مجال التقنية وغيره، حيث أمكننا الاستفادة من قدرات هذه الشركات على أن تكون قنوات توزيع لنا، وأن تمكِّننا من دمج "لوسيديا" في أنظمتها، وهو ما وفَّر قيمةً مضافة لعملائنا، وفضلاً عن ذلك، فقد استفدنا من برامج وطنية مثل "طموح"، و"الشركات المليارية"، وقد قامت هذه البرامج والمبادرات بدور أساسي في نمونا، من خلال تزويدنا بالموارد وتمكيننا من الوصول إلى المواهب، والمعرفة اللازمة في المجال، وأعتبرُ أن هذا التعاون لا يساعدنا على التوسع فحسب، وإنما يساعدنا جميعاً على إثراء منظومتنا التقنية محلياً.

الوصول للتمويل والاستثمارات

تُعزِّز منظومة الاستثمار الجريء المزدهرة في المملكة من فرص حصول الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل، وذلك من خلال المبادرات الحكومية القوية، وصناديق رأس المال الجريء، وشبكات المستثمرين الملائكيين.

صناديق رأس المال الجريء وشبكات المستثمرين الملائكيين

1.5 مليار ريال
قيمة استثمارات رأس المال الجريء في المملكة في النصف الأول من عام 2024م

%83
نسبة النمو في تمويل الصفقات غير الضخمة في النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي

%16
نسبة النمو في مشاركة المستثمرين في النصف الأول من عام 2024م على أساس سنوي[59]

700+
شركة ناشئة ومنشأة صغيرة ومتوسطة مدعومة من الشركة السعودية للاستثمار الجريء[60]

برامج التمويل والمنح الحكومية

تقدم المملكة العديد من البرامج الحكومية لدعم احتياجات التمويل للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

8.3 مليار ريال إجمالي الأصول المدارة من الشركة السعودية للاستثمار الجريء (SVC)[61]

"صندوق الصناديق" (جَدا)
لتحفيز منظومة رأس المال الجريء والمِلكية الخاصة

البرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات لتعزيز المنظومة التقنية

35 شركة تقنية متسارعة النمو
مدعومة من برنامج "الشركات المليارية" ضمن الدفعة الأولى من البرنامج في عام 2023م[62]

180 شركة مُرخصة بموجب برنامج المقر الإقليمي في عام 2023م[63]

رؤية خبير:

وليد البلاع

الشريك العام، في صندوق "سُكنى فينشر"

برأيك، ما هي أبرز المجالات الواعدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال السعوديين على مدى الخمس سنوات المقبلة؟

هناك ثلاثة مجالات واعدة للشركات الناشئة في المملكة، أولها هو البنية التحتية للاقتصاد الرقمي، حيث تزداد الحاجة إلى بناء الكثير من البنية التحتية الرقمية، ويتعاظم التفاؤل بخصوص الجهود المبذولة في هذا الإطار، ولكن عدد الشركات الناشئة التي تعمل في هذا المجال ما زال قليلاً، ومنها "Simplify" و "Money Hash" وغيرهما. وثانيهما المجال القطاعي، حيث تشكِّل عوامل مثل التركيبة السكانية والتوجه العام، في السوق السعودية على وجه الخصوص، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام، بيئةً مضيافةً لتكوين الشركات المبتكرة التي يمكن لها أن تحقق نمواً عابراً للحدود، ومن الأمثلة على ذلك "كلاسيرا"، وهي شركة تعليمية تقنية أُطلقت في جدة، ويستفيد من خدماتها الآن أكثر من 60 مليون طالب في 40 دولة.

أما ثالث هذه المجالات فهي القفزات النوعية (leapfrogging)، أي المجالات التي يتغير فيها شيء ما، وقد يكون هذا التغيير تنظيمياً، أو تغييراً في سلوك المستهلك، أو استحداث تقنية جديدة، حيث يكون هناك الكثير من النجاحات التي يمكن تحقيقها عند إتاحة التقنية بالشكل الكافي لتمكين الشركات الناشئة خارج مراكز التقنية الرئيسية من المنافسة، وخاصة في مجال الذكاء الاصطناعي، ونماذج اللغة الكبيرة (LLM)، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وفي رأيي فإن أفضل مثال على ذلك في المملكة العربية السعودية هو شركة "مُزْن"، التي تضم فريقاً عالمي المستوى من المهندسين، وشريك مؤسس حاصل على درجة الدكتوراه في علوم الكمبيوتر من جامعة "كارنيجي ميلون"، وتنطلق في عملها من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، والعراق، وتقترب من أن تتحول إلى شركة عالمية.

برأيك ما العوامل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم الشركات الناشئة القادرة على دفع النمو الاقتصادي في الفترة القادمة؟

بشكل عام، هناك ثلاثة عوامل تحدد توليد التدفق النقدي للشركة، العامل الأول هو سوق الشركة، وحجمها، وبنيتها، ومدى مواءمة الظروف أو عدم مواءمتها، وتوقيت انطلاقها، وشخصياتها الرئيسية، والعامل الثاني هو قوة فريقها، وقناعته، وضميره وقدرته على التكيف، أي هل سيكون لديهم شجاعة الاستمرار في السنوات الخمس أو السبع أو العشر القادمة، أما العامل الثالث فهو المنتج، وقوته السعرية، وهوامشه، وقدرته التنافسية، واستعداد العملاء للدفع (WTP). ولأن هذه الآلية في حساب التدفق النقدي الحر معقدة بعض الشيء، وتتسم بمعدل خطأ مرتفع، فأننا نركِّز بحثنا فقط على الشركات الناشئة ذات المزايا المرتفعة للغاية، وبصفتنا شركة رأس مال جريء، فإننا نهتم بالمزايا المحتملة أكثر من المخاطر.

ما الإستراتيجيات التي تنتهجها "سُكنى فينشرز" لتعزيز المشاركة العالمية والوصول إلى الأسواق بالنسبة لرواد الأعمال السعوديين؟

يحتل السوق مركز الصدارة عند الحديث عن العوامل التي تحدد التدفق النقدي الحر، وعلى الرغم من كون اقتصاد المملكة واحداً من أكبر الاقتصادات في العالم، وعلى الرغم من كونه مدعوماً بسياسات تنظيمية مواتية، إلا أن الكثير من استثمارات رأس المال الجريء مثل "كلاسيرا" وغيرها، تتطلع أيضاً للاتجاه إلى العالمية، وهو ما نَعُده شرطاً أساسياً نناقشه مع كل مؤسس منذ اليوم الأول، كما أننا نتعاون مع هيئة تنمية الصادرات السعودية، وبنك التصدير والاستيراد السعودي، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، ووزارة الاستثمار، وكذلك الشركاء الدوليين، وجميعها جهات قادرة على مساعدتنا في تعزيز المشاركة العالمية والوصول إلى الأسواق، ونحرص في هذا الإطار، على أن نوفِّر لمؤسسينا، أنشطة دعم منخفضة التكلفة وعالية القيمة.

ما أفضل السبل التي يمكن لـ "سُكنى فنيشرز" من خلالها الإسهام في تحقيق هدف المملكة المتمثل في أن تصبح مركزاً عالمياً للابتكار؟

أعتقد أن أفضل الأمثلة في هذا السياق هو حَثُّ الجهات الحكومية على الشراء من شركات التقنية المحلية، فنظراً لتردد القطاع الخاص في الكثير من الأحيان، في أن يصبح العميل الأول لابتكار الشركات الناشئة في مجال التقنية، فإن الحكومة حين تقوم بهذا الدور فإنها تعزِّز الابتكار، وتخطو خطوات إضافية في اتجاه تحقيق مستهدفات المملكة بأن تكون مركزاً عالمياً للابتكار، ومن جانبنا، فبصفتنا أعضاء مؤسسين في جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة (VCPE)، فإننا نساعد في تعزيز العديد من سياسات الابتكار الداعمة للأعمال، بدءاً من الحوافز الضريبية، إلى ضمان امتلاك المملكة لمنظومة قوية للبحث والتطوير.

رؤية خبير:

أمل دخان

الشريك الإداري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

شركة 500 جلوبال

500

كيف تطورت منظومة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في المنطقة بوجهٍ عام، وفي المملكة العربية السعودية بوجهٍ خاص، منذ دخول شركة "500 غلوبال" لأول مرة إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام 2012م؟

في عام 2012م، وعلى الرغم من عدم تركيز المستثمرين الدوليين وقتها كثيراً على المنطقة، إلا أن "500 غلوبال" انتبهت إلى مدى ما تحظى به هذه المنطقة من مواهب كبيرة، وفي عام 2017م كان لدى "500 غلوبال" أول مسرِّعة استثمار في المنطقة، بالتعاون مع مؤسسة "مسك"، وقد نجحت الكثير من هذه الاستثمارات المبكرة، وهي الآن تخوض جولاتها التمويلية من السلسة (ب) والسلسلة (ج).

لقد بدأ التحول الأكبر من التحرك الحكومي لدعم تحفيز الاقتصاد، وتحسين البيئة التنظيمية، والتحديثات المستمرة المُصمَّمة لمساعدة المؤسِّسين المحليين والدوليين، بحيث يمكننا القول أن السؤال الآن لم يَعُد يدور حول ما إذا كانت المملكة تقدِّم دعماً حكومياً أم لا، بل حول أي برامج الدعم يناسبك أو أيُّها يجب عليك أن تتقدم له، وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى أن البرامج الحكومية، مثل مبادرة "Relocate" التابعة للبرنامج الوطني لتنمية تقنية المعلومات (NTDP)، قد أسهمت بشكل كبير في نمو الشركات التي تستثمر داخل المملكة.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حدث تحول ثقافي أيضاً، حيث بدأ المزيد من الأفراد بالتفكير في الاتجاه نحو ريادة الأعمال، وزاد دور المنشآت العائلية والشركات والبنوك في منظومة الشركات الناشئة، إما من خلال الاستثمارات المباشرة، أو عمليات الاستحواذ، أو تقديم رأس مال المخاطر للشركات، وهو ما عَكَس تزايد الثقة في السوق والاقتصاد، ورسَّخ مكانة المملكة باعتبارها وجهة جاذبة للمستثمرين الدوليين.

ما الآليات التي تتّبعها شركة "500 غلوبال" لتحديد ودعم الشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية في المنطقة؟

نحن نعتبر أنفسنا صندوقاً صديقاً للمؤسِّسين، وهو ما يعني أننا نبادر دائماً لتقديم الدعم في أقرب وقت ممكن، وتحرص "500 غلوبال" على تقديم الاستثمارات للشركات في المراحل المبكرة - دون التركيز على قطاع محدد - إما من خلال الانضمام إلى برنامج التسريع، أو من خلال الاستثمار المباشر.

وتُعد الخطوة الأساسية لتحديد الشركات الناشئة هي الوصول إلى المؤسِّسين، وفي هذا الإطار فإننا ننتهج نهجاً استباقياً يمنحنا ميزة الوصول إلى الشركات الناشئة الواعدة، يتمثل في تواجدنا النشط في الفعاليات الإقليمية، والجلسات الحوارية، والندوات الافتراضية، والمنتديات العامة، بالإضافة للوصول إلى المؤسِّسين من خلال التطبيقات المفتوحة، وترشيحنا من قِبَل المؤسسين والمستثمرين الذين نتعامل معهم حالياً، ومن ثم نقوم بتقييم أنواع الشركات والمؤسسين الذين نريد العمل معهم، اعتماداً على اتجاهات السوق، وبصفة عامة فنحن نركِّز على الشركات التي تواجه تحديات كبيرة، ولديها القدرة على التوسع إقليمياً وعالمياً، والمؤسِّسين المكرَّسين تمامًا لبناء مشاريعهم، والذين تتركز أعمالهم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع ضرورة أن تكون التقنية عنصراً أساسياً في أعمالهم.

ما أبرز القطاعات التي تشهد نمواً قوياً للشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية؟

هناك الكثير من القطاعات الواعدة متسارعة النمو، لكنني سأركِّز على أربعة قطاعات رئيسية، أولها التقنية المالية التي ما زالت تحتل مركز الصدارة، حيث تسهِّل اللوائح سريعة التطور تنفيذ حلول التقنية المالية، ومع التطور المستمر لهذا القطاع، فإننا نشهد نماذج أكثر تخصصاً، تلبي احتياجات أكثر عمقاً، وثانيها هي التقنية العقارية، فعلى الرغم من كونه قطاع يصعب اختراقه تقليدياً بسبب الطبيعة المُجزَّأة للعقارات، إلا أن بعض المؤسِّسين قد وجدوا حلولاً لذلك، وثالث هذه القطاعات هي التقنية التأمينية، حيث تعمل العديد من الشركات الآن في التأمين المدمج، وغيره من القطاعات المبتكرة.

أما رابع هذا القطاعات فهو الذكاء الاصطناعي، الذي يُعد بلا شك لاعباً رئيسياً الآن، ويَنصبُّ تركيزنا في هذا السياق على تطبيق الذكاء الاصطناعي، ليس كمفهوم عام فقط، وإنما باعتبار ما يمكن أن يقدِّمه من طُرق واضحة لحل المشكلات، ولدينا محفظة قوية في الذكاء الاصطناعي، وخاصةً في الشركات التي استطاعت أن تجد لنفسها مكاناً ملائماً للسوق، فعلى سبيل المثال استثمرنا مؤخراً في شركة "لسان"، وهي منصة للكتابة والتدقيق اللغوي باللغة العربية تعمل بالذكاء الاصطناعي.

برأيك، كيف تعزِّز المملكة العربية السعودية مكانتها باعتبارها مركزاً عالمياً للابتكار وريادة الأعمال؟

أحرزت المملكة العربية السعودية تقدماً مذهلاً، وقد شهدت ذلك بنفسي بصفتي مواطنة سعودية أولاً، ومن خلال منصبي في "500 غلوبال" ثانياً، وبالطبع لم يحدث هذا التقدم بين عشية وضحاها، بل استغرق سنوات من الجهد الدؤوب من الجهات الحكومية، والمجتمع، والمؤسِّسين، وأرى أن مهمتنا الرئيسية تتمثل في سرد هذه القصة، فعلينا الآن أن نشارك مع الآخرين رحلة تقدمنا، بما يساعدهم على فهم عمق التحول، والفرص الكبرى التي أثمر عنها هذا التحول.

آفاق جديدة للفرص

اقتصادٌ جاذب للأعمال

انطلاقاً من مستهدفات رؤية السعودية 2030 لتنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وتمكين الطاقات الواعدة، يُعد الاقتصاد السعودي -باعتباره أكبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- بيئةً جاذبة لفرص الأعمال، وهو ما يأتي مدعوماً بتمكين القطاع الخاص، وبناء منظومة حاضنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، مما يجعله وجهة مثالية لرواد الأعمال.

4.125 تريليون ريال
حجم الاقتصاد السعودي في عام 2023م[64]

3.47 تريليون ريال
حجم استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في قطاعات متعددة حتى ديسمبر 2023م[65]

32.2 مليون نسمة
عدد سكّان المملكة اعتباراً من الربع الثاني من عام 2024م، مما يجعلها أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[66]

%10.5
نسبة نمو الصادرات غير النفطية في الربع الثاني من عام 2024م على أساس سنوي[67]

7
مواقع تراثية مُدرجة في قائمة اليونيسكو للتراث العالمي أسهمت في جذب أكثر من 106 مليون زائر في عام 2023م[68]

29.3 مليار ريال
يُستهدَف استثمارها قبل معرض "إكسبو الرياض 2030"[69]

4.7 مليار ريال
قيمة مشروعات البنية التحتية والعقارية تحت الإنشاء[70]

سهولة إنشاء الأعمال

بفضل الإصلاحات والتسهيلات الحكومية المُقدمة، يُمكن لروّاد الأعمال تأسيس أعمالهم الخاصة في المملكة بكل سهولة، بدءاً من استخراج السجل التجاري، ووصولاً للإعفاء الضريبي طويل الأمد، لفتح المقرات الإقليمية.

سهولة استخراج السجل التجاري رقمياً من خلال الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة

10 سنوات إعفاء من متطلبات التوطين، 30 سنة إعفاء ضريبي للمقرات الإقليمية ضمن "البرنامج السعودي لجذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية"[71]

يوم واحد لاستخراج السجل التجاري[72]

إقامة رائد الأعمال التي تُقدَّم للكفاءات من روّاد الأعمال، والتي تمكنهم من التمتع بمزايا الإقامة والعمل في المملكة، ومزاولة الأعمال، وتملُّك العقارات فيها

24 ساعة يمكن خلالها إتمام إجراءات التخليص الجمركي في موانئ السعودية

60 دقيقة هي المدة اللازمة لنقل ملكية العقارات[73]

المركز الثالث لأفضل بيئة ريادة أعمال في مؤشر "ريادة الأعمال العالمي" لعام 2023م[74]

المركز الثاني في دعم رائدات الأعمال في مؤشر "ريادة الأعمال العالمي" لعام 2023م[75]

فرص واعدة لبدء المشاريع الريادية

تُقدِّم العديد من القطاعات التقليدية والجديدة فرصاً هائلة للأعمال التجارية في المملكة، لتلبية احتياجات السوق الأكثر حيوية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

السياحة: 255.6 مليار ريال هو إجمالي إنفاق 109 مليون زائراً للمملكة خلال عام 2023م، وهو ما يعكس مدى توافر الفرص في مجال الأغذية والضيافة[76]

الطاقة المتجددة: 130 جيجاوات من الطاقة المتجددة يُستهدَف توليدها بحلول عام 2030م، وهو ما يحفِّز على استثمارات هائلة في مجال الطاقة المتجددة[77]

التقنية المالية: 2.6 مليار ريال قيمة الاستثمارات في شركات التقنية المالية في المملكة في عام 2023م[78]

الذكاء الاصطناعي: 150 مليار ريال قيمة الاستثمارات التي تعتزم المملكة ضخّها في مجال الذكاء الاصطناعي، عبر صندوق مُخصص يأتي بالشراكة بين "صندوق الاستثمارات العامة" وشركة "أندريسن هورويتز" الأمريكية[79]

تعزيز المعرفة والمهارات اللازمة لبدء الأعمال التجارية

تعمل "منشآت" على ضمان حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الموارد المعرفية والتدريبية الشاملة، وذلك بهدف تعزيز ازدهار منظومة ريادة الأعمال.

برامج التعليم والتوجيه والتواصل من "منشآت"

ملتقى "بيبان": يقدم ورش عمل وندوات منتظمة، مدعومة بتدريب عملي، حول مواضيع متنوعة بدءاً من التحول الرقمي إلى التجارة الدولية

أكاديمية "منشآت": تقدم دورات متخصصة في إدارة الأعمال والتمويل والتسويق والابتكار، وتلبي احتياجات مستويات مختلفة من الخبرة

مركز الابتكار: يقدم خدمات الاستشارات وتطوير الأعمال لتعزيز الكفاءة التشغيلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

برامج دعم وتحفيز الأعمال التجارية من "منشآت"

منصة "مزايا": تقدم خصومات ومزايا حصرية على خدمات الأعمال المختلفة، وهو ما يساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على خفض التكاليف التشغيلية

مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة: تقدم المساعدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر توفير العديد من الموارد والإرشادات

مركز الامتياز التجاري: يقدم منصة لإدراج واستكشاف فرص الامتياز، ويسهل من توسيع الأعمال والاستثمار

برنامج "طموح": يقدم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة متسارعة النمو من خلال خدمات مُخَصَّصَة، ويُمكِّنها من الوصول إلى السوق الموازية "نمو" مما يعزز حضورها في السوق

خدمة "جدير": تؤهل وتُمكِّن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الفرص الشرائية التابعة للقطاعين العام والخاص، وتُسهِّل وصولها وتُعزِّز دورها في تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني

☆ قصة نجاح:

علي الفهيد

المؤسس المشارك لشركة "تلقاني"

telgani

كيف دعمت منظومة ريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المبادرات الحكومية والإصلاحات التنظيمية، نمو "تلقاني"؟

تنمو منظومة ريادة الأعمال في المملكة بسرعة وثبات، وقد أفادتنا هذه المنظومة كثيراً، فقد كان أكثر ما ساعدنا على النمو هو الدعم الكبير الذي تلقيناه من "منشآت" وغيرها من الجهات الحكومية، وقد شمل هذا الدعم مجالات متعددة، منها معالجة القضايا التنظيمية، والتواصل مع الشركات الناشئة، وبناء العلاقات مع الجهات الحكومية.

وقد أسهمت فعاليات مثل "بيبان" في هذا النمو بشكل خاص، من خلال إتاحتها الفرص للتعريف بالمنتجات الجديدة، وعرض المنجزات، والتواصل مع الشركات الناشئة الأخرى والمستثمرين، وأصحاب المصلحة الآخرين في المجال، كما يجدر هنا الحديث عن دور الهيئة العامة للنقل والتي قدمت لنا الدعم دائماً، وسهَّلت اجتماعاتنا بقياداتها، بما في ذلك رئيس الهيئة.

كيف أسهم التخطيط الإستراتيجي واستخدام التقنية والابتكار في نجاح "تلقاني"؟

لقد كانت تلبية احتياجات العملاء هي محور إستراتيجيتنا دائماً، فقبل عام 2017م كانت صناعة تأجير السيارات تحتاج إلى الشمولية والتحسين، وهو ما أدركناه، ومن ثم فقد بدأنا بإنشاء نظام لإدارة الأسطول والحجز عبر الإنترنت، بالشراكة مع وكالات تأجير السيارات لتبسيط سير العمل وتسهيل الحجز، ثم قمنا بتطوير منتجات إضافية لاستكمال نظام تأجير السيارات، مثل التطبيق الذي يسمح للعملاء بحجز السيارات عبر 130 شركة تأجير، وإدارة أكثر من 50 ألف مركبة.

ونحرص على إجراء استطلاعات رأي دورية، بهدف فهم احتياجات عملائنا، وتحديد الطريقة التي يمكننا بها التوسع لتلبية هذه الاحتياجات، وقد تمكَّنا من خلال مواكبة توقعات عملائنا، من قيادة قطاع تأجير السيارات عبر الإنترنت، وأعتقد أن المرونة والتكيُّف المستمر والتحسين الإستراتيجي، كانت عوامل أساسية للحفاظ على مكانتنا في السوق.

ما أبرز التحديات التي واجهتها شركة "تلقاني" في قطاع النقل؟

لقد واجهتنا تحديات على المستوى التنظيمي وأخرى على مستوى السوق، فمن الناحية التنظيمية لم يكن المشهد التنظيمي قبل عام 2017م بسيطاً مثلما هو الآن، بعد أن أدخلت الهيئة العامة للنقل عقداً موحداً جعل عملية تأجير السيارات أكثر أماناً لكل من العملاء والشركات، أما بالنسبة للسوق فقد واجهتنا بعض التحديات تمثلت في ضرورة الإسراع في البداية بإقناع شركات تأجير السيارات بتبني خدماتنا، كما واجهتنا بعض التحديات في توظيف الأفراد الموهوبين، وهو ما دفعنا إلى الاستثمار في برامج التدريب للمساعدة في تثقيف الأفراد حول خدماتنا.

في ظلِّ التطور المتسارع الذي يشهده قطاع النقل والتنقل، ما توقعاتك للاتجاهات القادمة في هذا المجال؟ وكيف تستعد شركة "تلقاني" للبقاء في طليعة هذه الاتجاهات؟

يتجه مستقبل التنقل نحو المدن الذكية والخدمات ذاتية القيادة، وفي هذا السياق تستلهم "تلقاني" من رؤية السعودية 2030 بضرورة تصدُّر هذه الاتجاهات، فعلى سبيل المثال، بدأنا في تطوير مفاهيم مماثلة للمطابخ السحابية في صناعة المطاعم، لكنها تنطبق فقط على تأجير السيارات، مثل تحليل الخرائط الحرارية لتحديد المناطق ذات الطلب المرتفع، وإنشاء مراكز يمكن من خلالها توصيل السيارات للعملاء في أقل من ساعة.

السيارات الكهربائية ستصبح اتجاهاً رئيسياً في المستقبل القريب أيضاً، ولذلك نعمل بجهد على إبرام صفقات لتوفير السيارات الكهربائية ودمج محطات الشحن في شبكتنا، كما نتطلع إلى دعم خدمات القيادة الذاتية والابتكارات الأخرى فور ظهورها. وأعتقد أن التكيف مع هذه الاتجاهات والاستمرار في الابتكار أمراً أساسياً للنمو في هذا القطاع سريع التطور، ومن دواعي التفاؤل أن التحسينات التي تجريها الحكومة، ومنها رقمنة العمليات، ترفع من مستوى أمن وجودة الخدمات بشكل كبير، وهو ما يعزِّز الثقة بين العملاء والشركات على حد سواء.

بيبان 24

تحت شعار "وجهة عالمية للفرص"، تحتضن العاصمة الرياض ملتقى "بيبان 24" في الفترة من 5 إلى 9 نوفمبر 2024م، والذي يستهدف تحفيز التضافر الإبداعي بين المملكة العربية السعودية والمنظومة العالمية لريادة الأعمال، مما يخلق فرصاً غير مسبوقة لرواد الأعمال المحليين والدوليين والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتطوير أعمالهم وأفكارهم الريادية، ويُرسِّخ مكانة المملكة بوصفها وجهة تحتضن شركات المستقبل وتُمكّنها من النمو العالمي.

الأهداف الرئيسية:

10 آلاف
فرصة استثمارية وريادية

+5 آلاف
مستفيد من الجلسات الاستشارية

250+
متحدث

150+
جهة مُمكِّنة

420
ورشة عمل لأكثر من 19 ألف مستفيد

1,350
عدد العارضين المحليين والدوليين

أبرز المتحدثين:

صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن الوليد

المدير | المؤسس والرئيس لشركة KBW التنفيذي

معالي د. غسان السليمان

رئيس مجلس إدارة مجموعة السليمان

بدر البدر

الرئيس التنفيذي في مؤسسة مسك

سلطان الحميدي

الرئيس التنفيذي لبنك التنمية الاجتماعية

سعود القبلان

نائب الرئيس لتصدير الخدمات في هيئة تنمية الصادرات السعودية

سلطان آل الشيخ

الرئيس التنفيذي التجاري لشركة نادي الهلال

قسورة الخطيب

رئيس مجلس إدارة مجموعة يوتيرن وبيبيديا

سلمان وسيم احمد عطيه

المؤسس والرئيس التنفيذي لمنصة جملتي

حنين السبيعي

المؤسس والرئيس التنفيذي في منصة دارينت

يارا غوث

مؤسس شركة Nqoodlet

عبدالعزيز الصبيح

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة Secure Tech

أضوى الدخيل

المؤسس والرئيس التنفيذي في شركة فلك للأعمال والاستثمار

عبدالمجيد العسكر

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة "موني مون" للتقنية المالية

عتيبي الشمري

مؤسس ورئيس تنفيذي لتطبيق "تاكسا"

ياسمين الخويطر

مؤسس ومقدم The Majlis Podcast

نايف أبو صيده

مؤسس هكبه للتقنية المالية

معالي أوه يونغجو

وزير الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، كوريا الجنوبية

معالي إركي كيلدو

وزير الاقتصاد والصناعة، إستونيا

سعادة الدكتورة عائشة بن بشر

خبير دولي للتحول الرقمي وقائد استراتيجية في مبادرات المدن الذكية

ستيف رافيرتي

رئيس شركة زووم في منطقة أوروبا والشرق الأوسط

ليسا تايلور

رئيسة شركة Challenge Factory

راجش غروفر

نائب الرئيس للمجموعة - الذكاء الاصطناعي، الرقمية والقنوات الشاملة

نيل باتيل

المؤسس المشارك لشركة "نيل باتل" الرقمية

أحمد سلامة

نائب رئيس ومدير عام

زاك كاس

الرئيس السابق لاستراتيجية الدخول إلى السوق في OpenAI

بدر ورد

المؤسس والرئيس التنفيذي في منصة لمسة

نادين عباس

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركتي KitchMarket و Noon Architects

علاء عفيفي

المؤسس والرئيس التنفيذي في "بيكيا"

محمد كناكري

المؤسس والرئيس التنفيذي لـ JEG Esports و Cambotar

جوناثان كوارلز

رائد أعمال دولي ومتصل عالمي

محمد حمود

مؤسس ورئيس تنفيذي لمنصة ريمادز

طارق دلبح

المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة عرب ثيرابي

"بيبان 24": فرص ذات قيمة مُضافة

باعتباره الملتقى الأبرز عالمياً في مجال ريادة الأعمال، يلتزم "بيبان 24" بتحويل المشهد الريادي في المملكة، عبر مبادرات شاملة تعمل على تمكين المؤسسات، ورفع الكفاءات الإدارية والمالية والفنية، وتعزيز الشراكات الإستراتيجية، وتسليط الضوء على مزايا البيئة الريادية، فضلاً عن تعزيز ربط رواد الأعمال مع المشاريع الكبرى، وزيادة الوصول إلى الفرص الاستثمارية.

1. تمكين المنشآت ورواد الأعمال

التدريب وتقديم الاستشارات:
تقديم أكثر من 25 ألف فرصة تدريبية وجلسة إرشادية لرواد الأعمال

تعزيز الربط والتواصل:
ربط رواد الأعمال والمهتمين بأكثر من 150 جهة من الجهات المُمكِّنة ضمن الملتقى

الفرص:
تعريف رواد الأعمال الدوليين بالإقامة السعودية المميزة ومزاياها

2. تفعيل الشراكات مع المنظمات غير الربحية

يعمل "بيبان 24" على ربط المنظمات المحلية والدولية غير الربحية بالمنشآت لدعم وتمكين رواد الأعمال، مثل:

- باب رزق جميل
- جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة
- الجمعية السعودية لسيدات الأعمال
- رؤية الريادة
- منظمة الرؤساء الشباب
- منظمة رواد الأعمال

3. إبراز المزايا التنافسية لمناطق المملكة

يُسهم "بيبان 24" بشكل فعال في تسليط الضوء على الفرص التنافسية والمتنوعة في جميع مناطق المملكة الثلاثة عشر، مثل:

- صناعة الزيتون في منطقة الجوف
- صناعة التمور في مناطق القصيم والأحساء والمدينة المنورة
- إنتاج القهوة والمانجو في منطقة جازان
- إنتاج العسل في منطقة الباحة
- إنتاج الورود في منطقة الطائف
- الغوص والرياضات المائية في البحر الأحمر

4. ربط رواد الأعمال بالمشاريع الكبرى

فرص الاستثمار:

إبراز الفرص الاستثمارية في المشاريع الكبرى في المملكة مثل: العلا، والبحر الأحمر، و"داون تاون"، والدرعية، والقدية، ونيوم.

5. تعزيز مشاركة رواد الأعمال المحليين والدوليين

جذب رواد الأعمال:
يستهدف الملتقى هذا العام جذب أكثر من 1350 رائد أعمال محلي ودولي

دعم حاضنات الأعمال:
يستضيف الملتقى أكثر من 70 حاضنة ومسرعة أعمال محلية ودولية، إلى جانب أكثر من 1,000 شركة ناشئة، لزيادة معدل احتضان المشاريع والمنشآت الناشئة

التعاون الدولي:
دعوة رواد الأعمال الدوليين من كوريا الجنوبية وسنغافورة وفنلندا والولايات المتحدة وغيرها، لمشاركة المعرفة واكتساب الرؤى حول منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

6. عرض فرص الاستثمار وزيادة الوصول إلى التمويل

فرص الاستثمار: توفير أكثر من 10 آلاف فرصة استثمارية لروّاد الأعمال من قِبل القطاعين العام والخاص

ربط المستثمرين: ربط روّاد الأعمال بأكثر من 5 آلاف مستثمر لتعزيز فرص الاستثمار

جهات التمويل: جذب أكثر من 50 جهة تمويلية

كأس العالم لريادة الأعمال

بالتعاون مع الشبكة العالمية لريادة الأعمال (GEN)، يستضيف "بيبان 24" التصفيات النهائية لكأس العالم لريادة الأعمال، مما يفتح آفاق الفرص أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورواد الأعمال، والمستثمرين، من جميع أنحاء العالم، لتقديم وتقييم الأفكار الجديدة، والإسهام في إطلاق المشاريع، وإقامة الشراكات، وجذب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتعريف بها، وترسيخ التعاون الدائم. أُطلِق "كأس العالم لريادة الأعمال" في عام 2019م، وشهد مشاركة ما يقرب من نصف مليون رائد أعمال منذ انطلاقه.

"كأس العالم لريادة الأعمال 2024" في أرقام

+16 ألف
متسابق

+150
دولة مُشارِكة

120
مستثمراً

+ألف
ساعة تدريبية

3.75 مليون ريال
قيمة الجوائز النقدية للفائزين بكأس العالم لريادة الأعمال

100
رائد ورائدة أعمال مؤهلين للتنافس في التصفيات النهائية في الرياض، من بين 250 مُشاركاً في المعسكرات التدريبية الافتراضية المكثفة

مسارات المنافسة

يأتي "كأس العالم لريادة الأعمال" ضمن ملتقى "بيبان" لدعم رواد الأعمال في كل مرحلة من مراحل رحلتهم، وتقديم الموارد والفرص اللازمة والمُخصصة لتعزيز إمكاناتهم وفرص نموهم.

- **مرحلة الأفكار:** تستهدف هذه المرحلة دعم المفاهيم الناشئة بالتوجيه والإرشاد والتمويل الأولي، لتحويل الأفكار المبتكرة إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ
- **المرحلة المبكرة:** تستهدف هذه المرحلة توفير الدعم الإستراتيجي والموارد اللازمة للتطوير، لمساعدة المنشآت الناشئة الصغيرة على بناء أساس قوي وجاذبية أكبر في السوق
- **مرحلة النمو:** تعمل هذه المرحلة على تقديم رأس المال اللازم للنمو، وإستراتيجيات الأعمال المتقدمة، لتوسيع نطاق العمليات وتوسيع الوجود في السوق وتحقيق النجاح طويل المدى

فرص التمويل

يوفر "كأس العالم لريادة الأعمال" من خلال دعمه للمبادرات الرائدة عبر القطاعات الحيوية، منصة قوية للأفكار التحويلية التي تدفع التقدم العالمي.

187,500 ريال
للرعاية الصحية

187,500 ريال
للاستدامة البيئية والاحتياجات الأساسية

187,500 ريال
للريادة في مجالي الطاقة والصناعة

187,500 ريال
للاقتصادات المستقبلية

الأثر العالمي

يُمثّل "كأس العالم لريادة الأعمال" أحد بُناة المنظومات عالية السرعة الأكثر فاعلية في العالم، حيث يجمع الآلاف من أصحاب المصلحة ورواد أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لمدة أسبوع مكثف من التعاون والمشاركة، مع المُمكِّنين الرائدين في القطاعين العام والخاص.

استقطاب المشاريع الرائدة والمبتكرة التي تخدم المملكة

تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية

تسليط الضوء على الفرص الواعدة في المملكة

تطبيق المشاريع المبتكرة من جميع أنحاء العالم بما يُسهم في تحقيق المستهدفات الوطنية

الترويج للمشاريع المبتكرة ودعمها محلياً وعالمياً

تقديم الدعم المالي والتمويل اللازم للمشاريع المبتكرة لتحقيق النمو الاقتصادي

عن منشآت

أُنشِئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في عام 2016م بهدف تنظيم وتطوير ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع أعلى المعايير العالمية في هذا المجال، وتسعى الهيئة لتعزيز إنتاجية القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الهيئة على تنظيم العديد من المبادرات التي تقدم حلولاً حقيقيةً لأبرز التحديات التي تواجه هذه الفئة من المنشآت أثناء محاولاتها لدخول السوق، وعادة ما يتم تقسيم تلك المبادرات لبرامج فرعية تناسب الأنواع والأحجام المختلفة من المنشآت، وبالإضافة إلى تقديم الدعم الإداري والتقني والمالي، وتعمل الهيئة أيضاً على دعم جهود التسويق، وتوفير احتياجات الموارد البشرية لتلك المنشآت.

الرؤية

أن يكون قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، ومُمكِّناً لتحقيق رؤية السعودية 2030 وما بعدها.

الرسالة

دعم نمو وتنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء بيئة محفّزة ومجتمع ريادي، عبر قيادة التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي محلياً ودولياً.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني من خلال

+966 800 301 8888
info@monshaat.gov.sa
www.monshaat.gov.sa

المراجع

1 الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2024م ←

2 الاستثمار الأجنبي المباشر الربعي في الربع الثاني من عام 2024م ←

3 تقرير "راصد الاستثمار والاقتصاد السعودي"، الربع الثاني من عام 2024م، ص 31, 36 ←

4 تعداد السعودية ←

5 البنك الدولي ←

6 تقرير "راصد الاستثمار والاقتصاد السعودي"، الربع الثاني من عام 2024م، ص 36 ←

7 وكالة الأنباء السعودية ←

8 الهيئة العامة للإحصاء، الناتج المحلي الإجمالي، الربع الثاني، 2024م ←

9 وكالة الأنباء السعودية ←

10 هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ←

11 برنامج الربط الجوي ←

12 تقرير "راصد الاستثمار والاقتصاد السعودي"، الربع الثاني من عام 2024م، ص 32 ←

13 صندوق الاستثمارات العامة ←

14 صندوق الاستثمارات العامة ←

15 صندوق الاستثمارات العامة ←

16 صندوق الاستثمارات العامة ←

17 لينكد إن: برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ←

18 رويترز ←

19 وكالة الأنباء السعودية ←

20 وكالة الأنباء السعودية ←

21 وكالة الأنباء السعودية ←

22 وزارة الثقافة: البيانات المفتوحة ←

23 وكالة الأنباء السعودية ←

24 مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث ←

25 وزارة الصحة: مستشفى صحة الافتراضي ←

26 وكالة الأنباء السعودية ←

27 البيان التمهيدي للميزانية العامة للدولة للعام المالي 2025م، ص 14 ←

28 وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ←

29 هيئة الحكومة الرقمية ←

30 هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية ←

31 هيئة الحكومة الرقمية ←

32 وكالة الأنباء السعودية ←

33 وكالة الأنباء السعودية ←

34 الشركة السعودية للذكاء الاصطناعي ←

35 وكالة الأنباء السعودية ←

36 وكالة الأنباء السعودية ←

المراجع

37 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر

38 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الثاني عام 2024م، ص 20

39 الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من عام 2024م

40 وكالة الأنباء السعودية

41 وزارة التجارة، نشرة قطاع الأعمال الربع الثاني 2024م، ص 18

42 وكالة الأنباء السعودية

43 وزارة الاقتصاد والتخطيط

44 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 2,9,20,23

45 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 21

46 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 21

47 وكالة الأنباء السعودية

48 وكالة الأنباء السعودية

49 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 21

50 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 18

51 وزارة الاقتصاد والتخطيط، التقرير الاقتصادي الربعي، الربع الرابع عام 2023م، ص 16

52 رؤية السعودية 2030

53 برنامج التحول الرقمي

54 رؤية السعودية 2030

55 PWC

56 المركز الوطني للتخصيص

57 وكالة الأنباء السعودية

58 تقرير "ليب" 2024م، ص 10.3

59 ماجنيت

60 الشركة السعودية للاستثمار الجريء

61 الشركة السعودية للاستثمار الجريء

62 الشركات المليارية

63 ماجنيت

64 البنك الدولي

65 صندوق الاستثمارات العامة

66 الهيئة العامة للإحصاء

67 الهيئة العامة للإحصاء

68 وكالة الأنباء السعودية

69 وكالة الأنباء السعودية

70 عرب نيوز

71 PWC

72 وزارة الاستثمار، دليل الخدمات، ص 6

المراجع

73 المركز الوطني للتنافسية ←

74 المرصد العالمي لريادة الأعمال، تقرير 24-23، ص 99، شكل 9.2 ←

75 المرصد العالمي لريادة الأعمال، تقرير 24-23، ص 104، شكل 9.4 ←

76 وزارة السياحة ←

77 وكالة الأنباء السعودية ←

78 عرب نيوز ←

79 وكالة الأنباء السعودية ←